**دراسة مقارنة التجارب التكاملية**

**افريقيا:** يجب ان نشير الى ان كل دول القارة الافريقية ترغب في التكامل أو الاندماج ولها رغبة سياسية في ذلك ولكن السؤال لماذا لا يحدث فعلا هذا التكامل؟ والى ماذا يرجع السبب؟

قد يكون تفسير هذا السبب بناءا على المقاربة سوسيوبنياوية وهو نقص او غياب في أدنى مستوى 'لادارة نقل أو تحويل أو التفويض'. أي بمعنى العملية التي بها تتعزز الهياكل الاجتماعية مع القدرة على الفعل أو الحركة (أي فعل أي شيء وبالتالي تتحول الى فواعل شركاتية) من طرف النخب القومية الى الاتحاد الافريقي وهذا يرجع الى الأسباب من بينها:

* نقص اداري للتفويض سواء على المستوى الداخلي (نقص الشرعية الداخلية يفسر وجود نسبة ضئيلة جدا من حيث التفويض الإداري للسلطات) وعلى المستوى الخارجي لان النخب الافريقية تشتت او توزع التفويض الإداري بين المبادرات الإقليمية المتعددة.
* نقص في الاهتمام الحقيقي بالتكامل لان النخب الافريقية تستعمل الاتحاد الفريقي كأداة لتدعيم النظام لاعطاء الصبغة الشرعية المعنوية للنشاطات الاقتصادية المريبة والمستخلصة من عملية التكامل.

إذا هناك تناقض بديهي بين المشروع والسياسة فيما يخص الاتحاد الافريقي. والشاهد على ذلك هو المؤسسات ومستوى التفويض لها كفاعل إقليمي. إن اضعف شكل للتفويض يشمل المهام الإدارية كالتحضير للقاءات بين الحوكمية أو جمع المعلومات (من اجل الإدارة).

وهنا نستخلص ان درجة استقلالية الفواعل الإقليمية في ممارسة سلطتها ومستوى تخطيها الحقوق السيادية القومية فان هذه المؤسسات الإقليمية تعد بين حكومية (ادنى مستوى للاستقلالية) أو فوق قومية (وهو اعلى مستوى استقلالية).

وبالتالي بعيدا عن تكتلات الدلو المتقدمة فان رغبة توجه الزعماء الى الإقليمية والتكتلات في افريقيا والوطن العربي وأمريكا اللاتينية وآسيا يعد مصدر السلطة الوطنية وتدعيما للسيادة القومية. إذا الميول الى الاقليمية الجديدة بالنسبة للدول الضعيفة يعني المساهمة في تدعيم النظام بالاقليمية لانه يعتمد على النمو الاقتصادي كصياغة الاستقرار الداخلي ومعالجة المشاكل الاجتماعية وتعزيز موقفها ومكانتها دوليا بحيث تكتسب قوة اتفاوض والشرعية.

وما يساعد على التكامل الإقليمي هو وجود قوى إقليمية تلعب دورا مهما في الدفع نحو التكتل الإقليمي مثل فرنسا وألمانيا، وهذا الامر يفتقد تماما في افريقيا بسبب درجة استقطاب الحادة للأنظمة في القارة.

**العالم العربي:** يكتسب العالم العربي أهمية جيوستراتيجية إقليميا وعالميا وهو أيضا منطقة غنية بالنفط والغاز والنزاعات على حد سواء.

ويعتبر أيضا الفاعل الضعيف أو العامل الثانوي في أدبيات الخاصة بالتجارة العالمية ومساهمة بعض الدول والتكتلات في مجتمع التجارة العالمية. أما فيما يخص الاتفاقيات المبرمة مع الشرق الأوسط وتضاعفت وزادت في السنوات الأخيرة خاصة مع الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة.

الجانب المؤسساتي في أي عملية تكامل مهم ولا يمكن ان يكون خيار او نوع تلتجأ اليه الدول (خيار للتكامل وهو مرحلة يجب ان تمر بها كل الدول أو التكتلات بما فيها الدول العربية). وفيما يخص المحللين العرب فانهم يعرفون الاندماج كمجموعة نشاطات جماعية ترقيها وتديرها مؤسسات مشتركة تقوي الاعتماد المتبادل بين مجموعة دول. أما بالنسبة لدرجة التكامل فهذا يعتمد على إرادة الدول المشكلة لهذا التكتل. وفيما يخص أنواع التكامل فهي تعكس مراحل هذه لعملية بالذات وتخص بالدرجة الأولى (أصحاب هذه التجربة) أدبيات الباحثين والمحللين الغربيين. والاهم لكل عملية التكامل هو الاعتماد على ضرورة التنسيق والتناغم القوي للسياسات الاقتصادية القومية في المرحلة الأولى لعملية التكامل بالنسبة للدول النامية.

* Micro التكامل على المستوى الأدنى أي من خلال مشاريع يعزز الاعتماد المتبادل عن طريق نشاطات خاصة تجلب أرباح للدول المشاركة.
* Macro أو شاملة تغطي كل جوانب التنمية التي تطبق لها معالجة مشتركة خاصة.

الأهم من ذلك هو تعيين او تحديد مجالات التعاون للمصلحة المشتركة ثم خلق بعد ذلك هياكل المطلوبة من تحقيق الأهداف المحددة. وهنا يكون التكامل كاستراتيجية من اجل التنمية. وبالتالي من كل التجارب نستخلص ان الصفة غير المناسبة للنموذج التكاملي الكلاسيكي للعالم العربي وخاصة المغرب العربي بالنسبة للاتحاد الأوروبي او مكان يسمى بالمجموعة الاقتصادية الأوروبية:

* اقتصاديات دون التنموية متخلفة.
* التبادل الداخلي ما بين أعضاء المغرب ضئيل حوالي 3 بالمئة.
* التبادل العمودي مع أوروبا ومع اليابان تقدر بـ 70 بالمئة.
* التصدير يلخص في المحروقات، الفوسفاط والحديد ووجود جالية هذه الدول تعيش في أوروبا التي تتمتع بعلاقات خاصة مع دولها الاصلية.

اذا هي عبارة عن حقائق هيكلية ضخمة تحول دون زيادة او نمو التبادل في المنطقة.

ومع ذلك يبقى التكامل ضروري وهو بمثابة أداة لتحقيق أهداف التنمية بثمن مقبول. مفهوم التناغم يرجع الى ديناميكية طويلة المدى تبدأ باختيار عدد من الأهداف ومهام تعتبر كأولويات للمغرب العربي. مثلها مثل تجربة ASEAN يجب الاعتماد على اختيار نشاطات معينة وهذا الاختيار يجب دراسته بالتفصيل.

يوجد ما يسمى بالتنسيق عربي-أوروبي ليس كتكتل بل علاقات ثنائية، تنفرد الدول العربية مع الإقليميات الأخرى كالاوروبية وهي علاقات عبارة عن اتفاقيات شراكة. وبالتالي، فان الدول لا يمكن لها أن ترقى الى مستوى التأثير بما انها الفاعل الأضعف في منظومة التكتلات.

غياب التكامل في المغرب العربي يكلف الدول الأعضاء:

* خسارة بـ 2 بالمئة نسبة النمو بالنسبة للناتج المحلي الداخلي وعجز في مواطن الشغل بـ 20.000 فرصة عمل سنويا (طبعا هذه الأرقام تطبق لسنة 2010).
* نسق العولمة المتسارع زاد من سقوف المطالب الاجتماعية في الصحة والتعليم والسكن ومجالات الرعاية الاجتماعية وعلى الحكومات تلبية هذه المطالب.
* اقتصاديات الدول النامية هي مبادلة مع الدول المصنعة وبالتالي سيجعلها هشة وقابلة للصدمات الخارجية.
* بالرغم من توفر المقومات الاقتصادية والثقافية المطلوبة (قيام تكتل ناجح في الوكن العربي إلا أن غياب شرط التناغم والتوافق السياسي) بين الأنظمة العربية وحالة عدم الاستقرار السياسي في بعض الدول وقفت حائلا دون نجاح تجارب التكتل باستثناء دول مجلس التعاون الخليجي التي حققت نموا لافتا في العقد الأخير يعكس جهود فردية لكل الدول الست أكثر من جهد جماعي منسق لكتلة اقتصادية متكاملة. وهذا ما يفسر توقف كل مظاهر النشاطات حتى وقطع العلاقات كلية فيما يسمى أزمة قطر أدت الى شلل المجلس لفترة زمنية. وقد يعود من جديد بسبب التقارب والتطبيع مع قطر جراء جهود فردية للدول الخليجية.

أما في أمريكا اللاتينية فنركز على تجربة ماكوسور MERCOSUR. بغض النظر عن أصل إقامة MERCOSUR التي كانت بناءا على حاجيات سياسية وامنية في البداية الا انها تعد الرابعة على المستوى العالمي بعدما كانت الثالثة بعد Nafta والاتحاد الأوروبي و ASEAN. عزز التوجه الى الديمقراطية في معظم دول أمريكا اللاتينية الأعضاء ونذكر ان لكل دولة عضو اهداف خاصة تختلف عن الأخرى في الدخول الى التكتل على الرغم من غياب التكامل المؤسساتي في المجموعة.

ومن تم فان تجارب كل من الاحاد الأوروبي وMERCOSUR هي امثلة للاخذ بعين الاعتبار وليس نموذج للاتباع. من شروط العضوية في MERCOSUR هو نظام ديمقراطي واحتراك حقوق الانسان. اما ASEAN تضم سواء أنظمة ديمقراطية وأخرى لا.